



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



الأمم المتحدة
الاشتراكية
ESCWA

من التعلّم إلى العمل:

تحسين جودة التعليم وتعزيز الوصول إليه
ورقمته في المملكة المغربية

E/ESCWA/CL2.GPID/2026/Policy brief.9



©galam/stock.adobe.com



5

يشكّل التحول الرقمي فرصة واحدة لتعزيز جودة التعليم وتوسيع فرص التعلّم. وقد ارتفعت نسبة استخدام الإنترنت بين السكان البالغين 15 سنة وأكثر إلى 59.6 في المائة في عام 2024. ولضمان استفادة جميع المتعلّمين من هذه الفرصة، ينبغي مواصلة توسيع نطاق الوصول المنصف إلى الأجهزة والاتصال بالإنترنت، وتنمية المهارات الرقمية لدى التلاميذ والمدرّسين، وتعزيز حوكمة البيانات والمشاركة والمساءلة في تنفيذ الإصلاحات.



4

حقّق المغرب تقدّمًا في خفض نسبة الشباب غير الملحقين بالتعليم أو التشغيل أو التكوين من 30.6 في المائة في عام 2012 إلى 24.4 في المائة في عام 2024. ويؤمّر هذا التحسن أساساً مهماً لتعزيز الانتقال من التعلّم إلى العمل، مع إيلاء اهتمام أكبر للشباب والشباب في المناطق الريفية، وتطوير التوجيه المهني، ومواءمة المهارات مع احتياجات سوق العمل، وتوسيع فرص العمل اللائق.



3

شهد المغرب تحسناً في عدد من مؤشرات الإنصاف، بما في ذلك تقلص الفجوات بين الجنسين وبين المناطق الحضرية والريفية، وتوسّع التعليم الدامج للأطفال ذوي الإعاقة. ويتطلب ترسيخ هذه المكتسبات مواصلة توجيه البنية التحتية والخدمات التعليمية وبرامج الحماية الاجتماعية نحو الفئات والمناطق التي لا تزال تواجه عوائق أكبر، وبخاصة الفتيات الريفيات والأطفال ذوو الإعاقة والمتعلّمون من الأسر ذات الدخل المحدود.



2

رسّخت الإصلاحات الوطنية، ولا سيما خارطة الطريق 2026-2022 وبرنامج "المدارس الرائدة"، توجّهاً متزايداً نحو تحسين التعلّم داخل الفصول الدراسية، ومعالجة التعلّج الدراسي، والحد من الانقطاع عن الدراسة. وتظهر النتائج الأولية لبعض هذه المبادرات مؤشرات مشجّعة يمكن البناء عليها وتوسيع نطاقها، مع مواصلة تعزيز المناهج وطرائق التدريس والاستثمار في كفاءة المدرّسين.



1

أحرز المغرب تقدّمًا كبيراً في تحسين الوصول إلى التعليم وتعزيز تكافؤ الفرص، ولا سيما في مرحلة التعليم الابتدائي وفي صفوف الفتيات وسكان المناطق الريفية. كما انخفض معدل الأمية لدى البالغين من 32.2 في المائة في عام 2014 إلى 24.8 في المائة في عام 2024. وتتيح هذه المكاسب قاعدة مهمة للانتقال من تعميم الالتحاق بالتعليم إلى ضمان تعلّم جيد ومنصف للجميع.

مقدمة

الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، والهدف العاشر الرامي إلى الحد من أوجه عدم المساواة. فضعف نتائج التعلم واستمرار الفجوات المجالية والاجتماعية يعكسان قصوراً في تحقيق المقاصد المتعلقة بجودة التعليم وتكافؤ الفرص. كما تكشف الفوارق بين الجنسين، خاصة في المناطق الريفية، عن تحديات مستمرة تحول دون تمكين الفتيات وضمان استمرارهنّ في المسار التعليمي. وتبرز التفاوتات في الدخل والمجال كمعوقات رئيسية أمام تحقيق الإنصاف في الوصول إلى التعليم الجيد، مما يحدّ من قدرة التعليم على أداء دوره كرافعة للارتقاء على السلم الاجتماعي.

وتتقاطع الإصلاحات والسياسات التعليمية الوطنية مع هذه الأهداف من خلال مجموعة من البرامج، من بينها خارطة الطريق 2022-2026، وبرامج تعميم التعليم الأولي، وآليات الدعم الاجتماعي، إضافة إلى إصلاحات الحوكمة وتحسين جودة التعلّلات الأساسية. وتوفّر السياسات التعليمية مدخلاً عملياً لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال مؤشرات تتعلق بجودة التعلم، والحد من التسرب المدرسي، وتقليص الفجوات بين الجنسين والمجالات. وفي هذا الإطار، يتناول موجز السياسات هذا جودة التعليم في المغرب، ويستعرض أوجه عدم المساواة القائمة، ويقترح حلولاً عملية لمعالجتها.

خلال العقود الأخيرة، أحرز المغرب تقدماً ملحوظاً في التصدي لأوجه عدم المساواة في الوصول إلى التعليم الجيد. فقد سجّلت معدلات الالتحاق بالتعليم ارتفاعاً كبيراً، وخصوصاً خلال العشرين سنة الماضية، في ظل الاقتراب من تعميم التعليم الابتدائي وتسريع وتيرة تعميم التعليم الأولي. غير أنّ الحاجة لا تزال ماسّة إلى تحسين جودة التعليم، لا سيما وأنّ الفجوات وأوجه عدم المساواة المرتبطة بالمجال الجغرافي، والوضع الاجتماعي-الاقتصادي، والإعاقة، والفوارق بين الجنسين لا تزال متعددة ومتداخلة. وتواصل التقييمات الدولية، مثل البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) والدراسة الدولية للاتجاهات في الرياضيات والعلوم (TIMSS) والدراسة الدولية للتقدم في القراءة (PIRLS) تصنيف المغرب ضمن أدنى المراتب من حيث نتائج التعلّم. فعلى الرغم من ارتفاع الإنفاق الحكومي على التعليم، الذي بلغ 23 في المائة من الميزانية في عام 2024، أي نحو 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023¹، فإن تحديات هيكلية مثل قصور الحوكمة واستمرار الهشاشة التعليمية تقيد قدرة المغرب على تأمين تعليم جيد ومنصف وشامل للجميع.

وترتبط التحديات التي تواجهها منظومة التعليم في المغرب ارتباطاً وثيقاً بأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيد، والهدف الخامس المعني بتحقيق المساواة بين

1. السياق الاجتماعي والاقتصادي

والريفي، وبتركّز قوي للنشاط الاقتصادي في المناطق الحضرية والأقاليم الأكثر دينامية، حيث تضم خمس جهات 72 في المائة من مجموع السكان النشيطين البالغين من العمر 15 سنة وما فوق (الشكل 1). وتأتي جهة الدار البيضاء-سطات في المركز الأول، بنسبة 22.3 في المائة من مجموع النشيطين، متبوعة بجهة الرباط-سلا-القنيطرة (13.2 في المائة)، ثم جهة مراكش-آسفي (13 في المائة)، وجهة فاس-مكناس (11.9 في المائة)، وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة (11.7 في المائة). وتسجل أربع جهات معدلات نشاط تفوق المعدل الوطني (42.9 في المائة)، وهي جهة طنجة-تطوان-الحسيمة (47.1 في المائة)، وجهات الجنوب (45.6 في المائة)، وجهة الدار البيضاء-سطات (45.1 في المائة)، وجهة مراكش-آسفي (43.1 في المائة). في المقابل، سُجّلت أدنى المعدلات بجهة سوس-ماسة (40.1 في المائة)، وجهة بني ملال-خنيفرة (39.9 في المائة)، وجهة الشرق (39.3 في المائة)⁵.

فيما يتعلق بالبطالة، يتركز 70 في المائة من العاطلين عن العمل في خمس جهات (الشكل 2). تأتي في المقدمة جهة الدار البيضاء-سطات بنسبة 23 في المائة من مجموع

تشمل التحديات الاجتماعية-الاقتصادية الرئيسية في المغرب قلة فرص العمل، والارتفاع المزمن في معدلات البطالة، ولا سيما في صفوف الشباب والنساء، واتساع نطاق الاقتصاد غير النظامي. كما أنّ البطالة لا تزال تمثل تحدياً هيكلياً رغم التراجع الطفيف المسجّل على المستوى الوطني. فقد انخفض معدل البطالة من 13.3 في المائة في عام 2024 إلى 13 في المائة في عام 2025، أي بنحو 1.6 مليون عاطل عن العمل. والفجوة بين الجنسين واسعة. فقد بلغت بطالة الإناث 19.9 في المائة مقابل 11.5 في المائة لدى الذكور في الفصل الأول من عام 2025². أما بطالة الشباب في الفئة العمرية 15-24، فبلغت مستوى مقلّلاً قدره 37.2 في المائة في عام 2025، مقابل 36.7 في المائة في عام 2024³. كذلك، يؤثر المستوى التعليمي بشكل مباشر على نتائج سوق العمل. فالبطالة تطال 24 في المائة من حاملي الشهادات الجامعية، مقابل 4.7 في المائة فقط من الأشخاص غير الحائزين أي شهادة⁴.

وتتسم المشاركة في سوق العمل وأنماط البطالة في المغرب بتفاوتات جهوية واضحة بين الوسطين الحضري

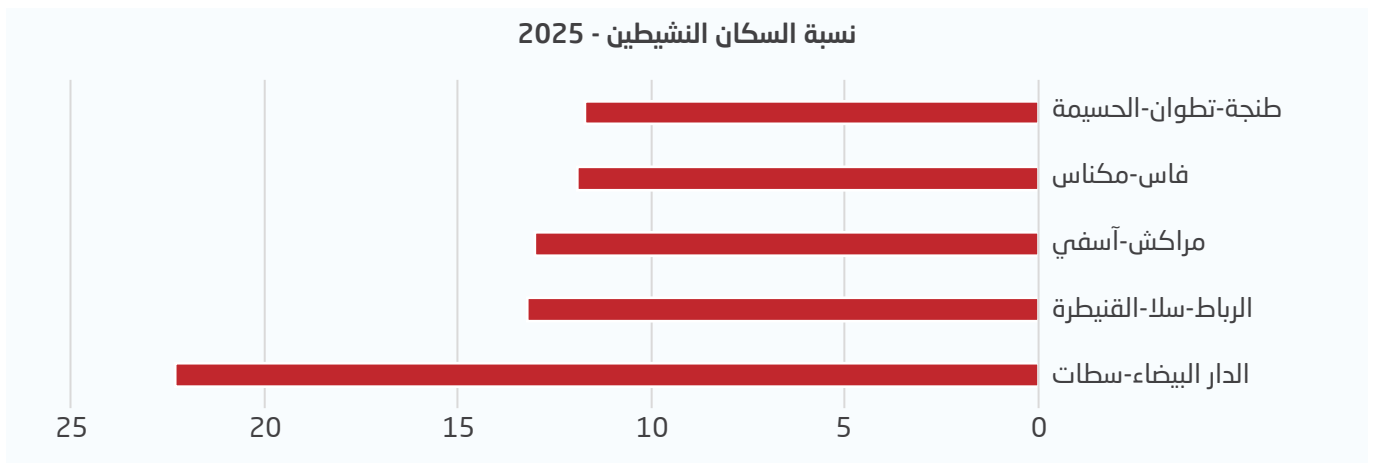
كبيرة من البطالة. في المقابل، تواجه المناطق الريفية تحديات تُترجم انخفاضاً في معدلات المشاركة الاقتصادية، ومحدودية في فرص العمل المستقر، مما يُعمّق أوجه عدم المساواة المجالية في مخرجات سوق العمل.

ووفقاً للمسح الوطني حول القطاع غير المهيكل لسنتي 2023/2024، الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب، لا تزال بعض مظاهر الاقتصاد غير النظامي منتشرة في أسواق العمل الحضرية. ويُقدّر المسح وجود حوالي مليوني وحدة إنتاج غير نظامية في عام 2023، أي بزيادة قدرها 22 في المائة مقارنة بعام 2014، يتركّز 77.3 في المائة منها في المدن، ولا سيما في جهات الدار البيضاء-سطات (22.7 في المائة)، والرباط-سلا-القنيطرة (13.6 في المائة)، ومراكش-آسفي (13.4 في المائة).⁷

العاطلين عن العمل، تليها جهة فاس-مكناس (13.2 في المائة)، وجهة الشرق (12.2 في المائة)، وجهة الرباط-سلا-القنيطرة (11.9 في المائة)، ثم جهة طنجة-تطوان-الحسيمة (9.8 في المائة). وسُجلت أعلى مستويات البطالة في كل من جهة الشرق (25.2 في المائة) وجهات الجنوب (23.8 في المائة). وبحدة أقل، تجاوزت جهتان المعدل الوطني للبطالة (13.3 في المائة)، وهما جهة فاس-مكناس (14.7 في المائة) وجهة الدار البيضاء-سطات (13.7 في المائة). في المقابل، سُجلت أدنى مستويات البطالة في جهات درعة-تافيلالت، ومراكش-آسفي، وطنجة-تطوان-الحسيمة، وذلك بنسبة 8 في المائة و8.9 في المائة و11.2 في المائة على التوالي (الشكل 3).⁶

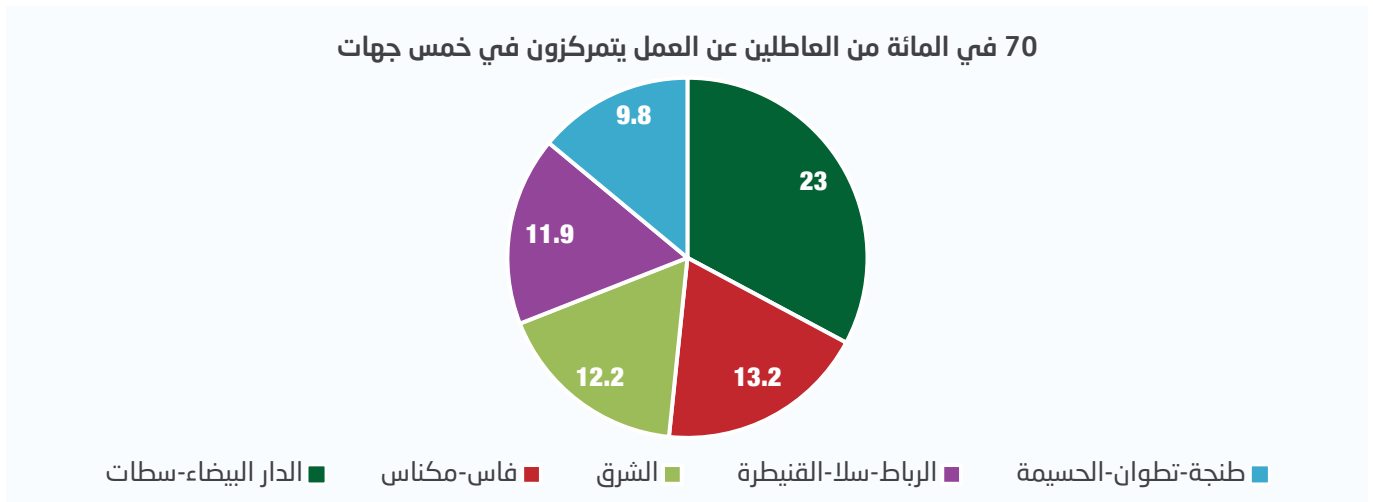
تشير الأرقام إلى أنّ النشاط الاقتصادي مركّز في المناطق الحضرية، غير أنّ هذه المناطق تشهد في الوقت ذاته نسبة

الشكل 1. النشاط الاقتصادي



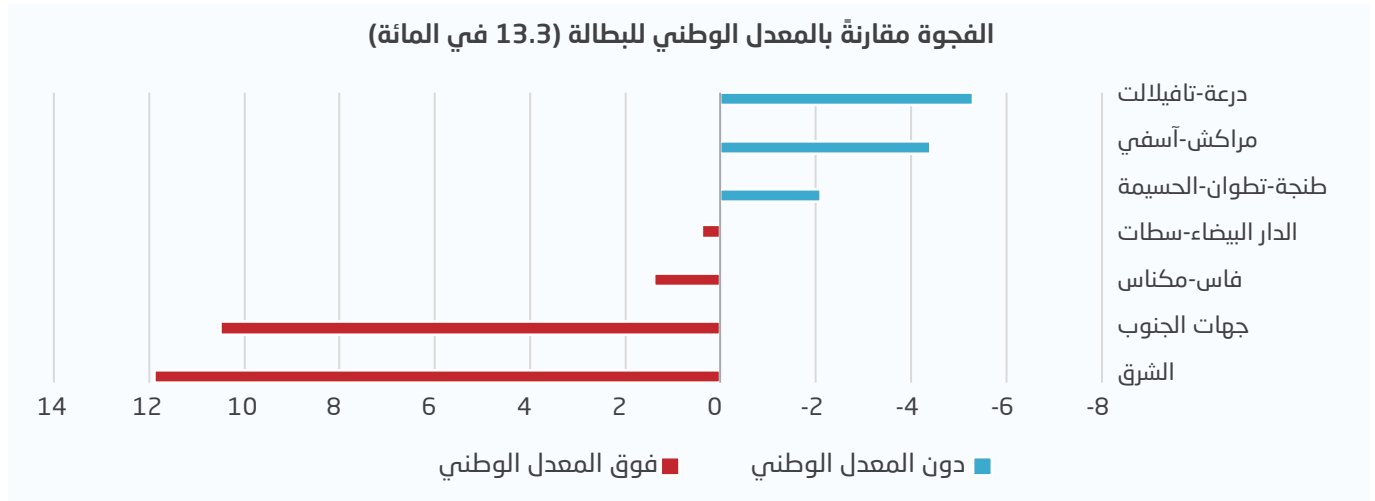
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، المملكة المغربية.

الشكل 2. تركّز البطالة



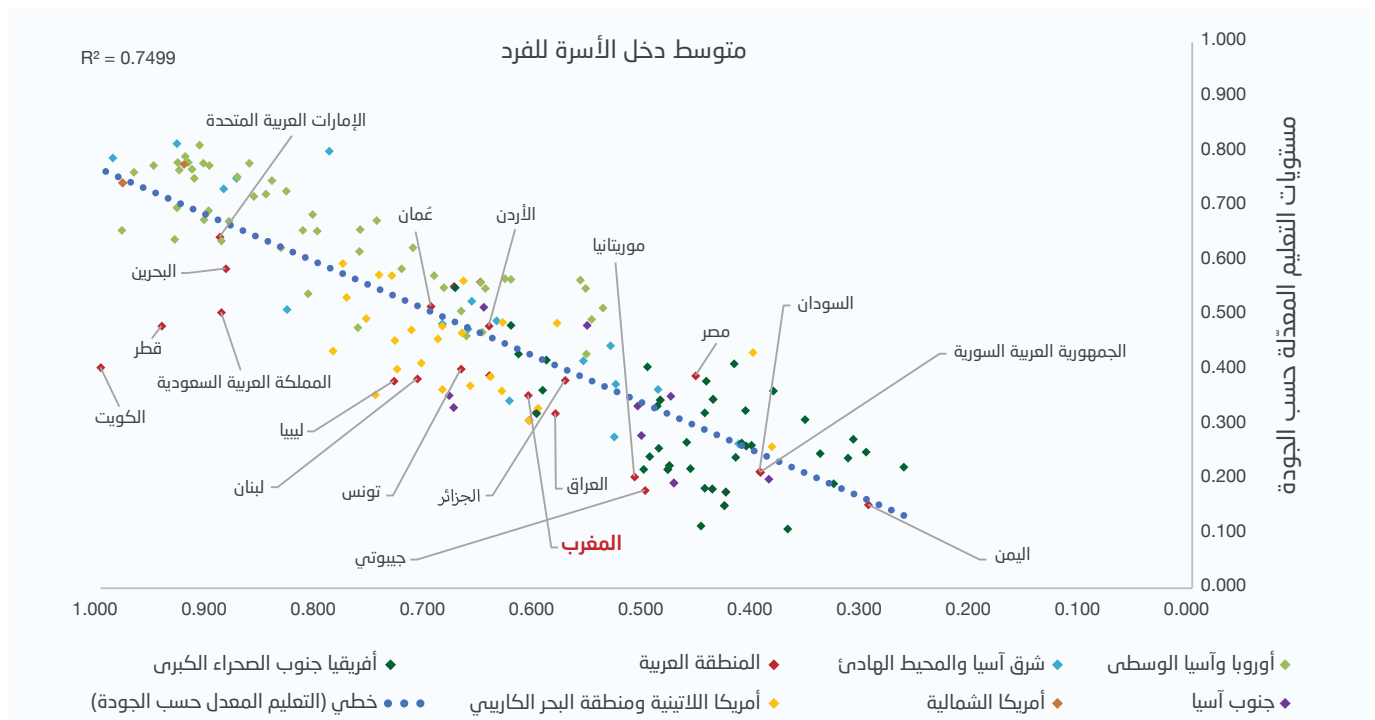
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، المملكة المغربية.

الشكل 3. البطالة حسب المعدل الوطني



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، المملكة المغربية.

الشكل 4. العلاقة بين دخل الأسر ومستويات التعليم المعدلة حسب الجودة



الإنتاجية. ولا تتجاوز نسبة الوحدات غير النظامية المسجلة في الضريبة المهنية 14.2 في المائة، في حين لا تتعدى نسبة تلك المسجلة في نظام الضمان الاجتماعي 9.8 في المائة، ولا تتجاوز نسبة الوحدات المستفيدة من وضعية المقاول الذاتي 1.7 في المائة، وهو ما يبرز ضعف اندماجها في المنظومات الرسمية. كما لا تزال النساء ممثّلات بشكل محدود كرئيسات لوحات إنتاج غير نظامية (7.6 في المائة مقابل 8.8 في المائة عام 2014)، وغالباً ما تكون مشاركتهم

ويمثل التشغيل غير النظامي 33.1 في المائة من مجموع مناصب الشغل غير الزراعية (نحو 2.53 مليون عامل)، ويتركز أساساً في قطاعات التجارة (44.1 في المائة)، والخدمات (28.7 في المائة)، والصناعة (15 في المائة)، والبناء والأشغال العمومية (12.2 في المائة). ورغم حجم هذا القطاع الكبير، تراجعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ولم تتجاوز 10.9 في المائة، ما عدا في الزراعة والإدارة العمومية، مقابل 15 في المائة عام 2014، مما يعكس محدودية مكاسب

ويعكس هذا التباين وجود اختلالات داخل المنظومة التعليمية، حيث لم يؤدّ توسّع نطاق الالتحاق بالتعليم واستمرار الاستثمار الحكومي إلى جودة عالية في المجال التعليمي. وعلى صعيد السياسات، يُبرز هذا التباين أن القيود التي تحدّ من جودة التعليم في المغرب لا ترتبط فقط بتوافر الموارد، بل تعود بدرجة أكبر إلى عوامل بنيوية، من بينها ضعف جودة التدريس، وقصور الحوكمة، والممارسات البيداغوجية، ولغة التدريس، وتفاوت ظروف التعلّم بين الجهات والفئات الاجتماعية. وعليه، فإن تحسين مخرجات التعليم في المغرب يتطلب الانتقال من التركيز الحصري على التوسّع في الوصول والإنفاق إلى تنفيذ إصلاحات تستهدف بشكل مباشر تعزيز جودة التعليم، والإنصاف، وفعالية المنظومة التعليمية، ولا سيما في المدارس والمناطق الأكثر حرماناً.

مدفوعة بالضرورة الاقتصادية. ويبرز المسح استمرار مظاهر الهشاشة وضعف الوصول إلى البنى التحتية، إذ لا تتصل سوى 46 في المائة من الوحدات غير النظامية بالمياه الصالحة للشرب، و41 في المائة بالإنترنت، مما يعكس الطابع الهش والمستمر للتشغيل غير النظامي في الاقتصاد المغربي⁸.

يبين الشكل 4 وجود علاقة إيجابية واضحة بين متوسط دخل الأسر للفرد ومستويات التعليم المعدّلة حسب الجودة في البلدان العربية، مما يشير إلى أن ارتفاع مستويات الدخل يرتبط عموماً بأداء تعليمي أقوى وأكثر فعالية. غير أن المغرب يبرز كحالة استثنائية. فعلى الرغم من أن متوسط دخل الأسر للفرد يبلغ مستوى معتدلاً، يبقى مستوى التعليم المعدّل حسب الجودة منخفضاً نسبياً، أي أن مكاسب الدخل لا تُترجم بشكل متناسب إلى تحسّن في جودة التعلّم أو في تكوين رأس المال البشري الفعّال.

2. السياق التعليمي

وتعزيز الأثر المباشر للعملية التعليمية على أداء التلاميذ.

ويهدف البرنامج إلى رفع مستوى التعلّات الأساسية والحد من الهدر المدرسي، عبر اعتماد مقاربات بيداغوجية حديثة تستند إلى الأدلة العلمية والممارسات التعليمية الناجحة، ومن بينها التعليم الصريح والتدريس وفق المستوى المناسب للتلميذ، بما يتيح الاستجابة للفوارق في مستويات التحصيل الدراسي ومعالجة التعثّرات التعليمية بشكل أكثر فعالية. كما يواكب ذلك توفير موارد تعليمية ورقمية حديثة، وتعزيز أنشطة الدعم التربوي والحياة المدرسية، بما يساهم في تحسين البيئة التعليمية وتهيئة ظروف أكثر ملاءمة للتعلّم.

أظهرت نتائج التقييمات الأولية والدراسات المتعلقة بالأثر التربوي للبرنامج مؤشرات إيجابية مشجعة، تمثلت في تحسّن ملموس في مستوى التلاميذ في المواد الأساسية، ولا سيما الرياضيات واللغة العربية واللغة الفرنسية. وتعكس هذه النتائج الإمكانيات الواعدة للبرنامج في دعم جهود إصلاح المنظومة التعليمية، وتحسين جودة التعليم، وتعزيز تكافؤ الفرص في التعلّم، بما ينسجم مع الأهداف الوطنية الرامية إلى بناء مدرسة عمومية أكثر جودة وإنصافاً وفعالية.

وأحرز تقدم ملحوظ في تعميم التمدرس على مستوى المنظومة التعليمية، ولا سيما في مرحلة التعليم الابتدائي، حيث بلغ معدل التمدرس الإجمالي 111.6 في المائة في عام 2024⁹، مقابل 87 في المائة قبل عقدين من الزمن¹⁰. كما ارتفع معدل التمدرس الإجمالي في مرحلة التعليم

حقّق المغرب تقدماً ملموساً في توسيع نطاق محو الأمية وتعزيز الوصول إلى التعليم. غير أن أوجه عدم المساواة عميقة ترتبط بنوع الجنس، والمجال الجغرافي، وبالانتقال بين المستويات التعليمية المختلفة.

وفي إطار الميثاق الوطني للتربية والتكوين، اعتمد المغرب عشرية التربية والتكوين للفترة 2009-2020 التي جعلت من إصلاح التعليم أولوية وطنية، ورسّخت التعليم كركيزة أساسية للسياسات الاجتماعية، وربطته بالأهداف الاقتصادية والتنموية البشرية. وتبع ذلك إطلاق البرنامج الاستعجالي للتعليم 2009-2012 الذي وسّع نطاق التدخلات والإصلاحات، ومهّد لاعتماد رؤية استراتيجية طويلة الأمد للفترة 2015-2030، ثم القانون-الإطار رقم 17-51 لعام 2019، وأخيراً خارطة الطريق 2022-2026. ومع أن خارطة الطريق تحدّد 12 التزاماً لتحسين جودة التعلّم، وتعزيز المساواة، وتقوية الحوكمة، فإنّ التحديات لا تزال قائمة. ويتمثل أحد المسارات العملية ذات الأولوية في تعزيز التعلّات الأساسية، وتعظيم الزمن الفعلي للتدريس داخل الأقسام، وضمان بقاء المراهقين في المدرسة، والاستفادة من التقييمات المدرسية وآليات الحماية الاجتماعية لاستهداف المجتمعات الأكثر عرضة للمخاطر.

ويُعَدّ برنامج «المدارس الرائدة» من أبرز المبادرات الإصلاحية التي أطلقتها وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي في إطار خارطة الطريق 2022-2026، التي تضع تحسين التعلّات الأساسية في صلب أولوياتها الاستراتيجية. ويجسد هذا البرنامج تحولاً نوعياً في مقاربة إصلاح التعليم، من خلال التركيز على تحسين جودة التعلّات داخل الفصل الدراسي

ملايين الأطفال إلى المدرسة، فإن التحدي الأساسي يتمثل في الحفاظ على اندماج المراهقين في المسار التعليمي، خاصة الفتيات الريفيات والشباب من الأسر ذات الدخل المحدود، ما يستدعي اعتماد حوافز وتدخلات موجهة. في الوقت نفسه، انخفض معدل الأمية في صفوف البالغين 15 سنة وأكثر بشكل ملحوظ خلال العقد الأخير من 32.2 في المائة في عام 2014 إلى 24.8 في المائة في عام 2024¹⁴، ما يعكس استمرارية جهود الإصلاح.

ومع ذلك، لا يزال التفاوت بين الواسطين الريفي والحضري واضحاً (الشكل 5)، رغم التراجع الكبير في معدلات الأمية في كلا الواسطين خلال العقد الماضي. ففي المناطق الريفية، انخفضت نسبة الأمية لدى السكان البالغين عشر سنوات وأكثر من 61 في المائة في عام 2004 إلى 38 في المائة في عام 2024، بينما تراجعت في الوسط الحضري من 29 في المائة إلى 17 في المائة خلال الفترة نفسها¹⁵. ومع أنّ المستويات ظلّت أعلى في المناطق الريفية، كانت وتيرة التحسن ملحوظة في السياقين كليهما. كذلك، تقلصت الفجوة بين الجنسين، وإن لم تختفِ بالكامل، حيث انخفضت أمية الإناث (عشر سنوات وأكثر) من 55 في المائة إلى 32 في المائة في الفترة بين عامي 2004 و2024، بوتيرة أسرع من الذكور الذين تراجعت معدلات الأمية في صفوفهم من 31 في المائة إلى 17 في المائة¹⁶.

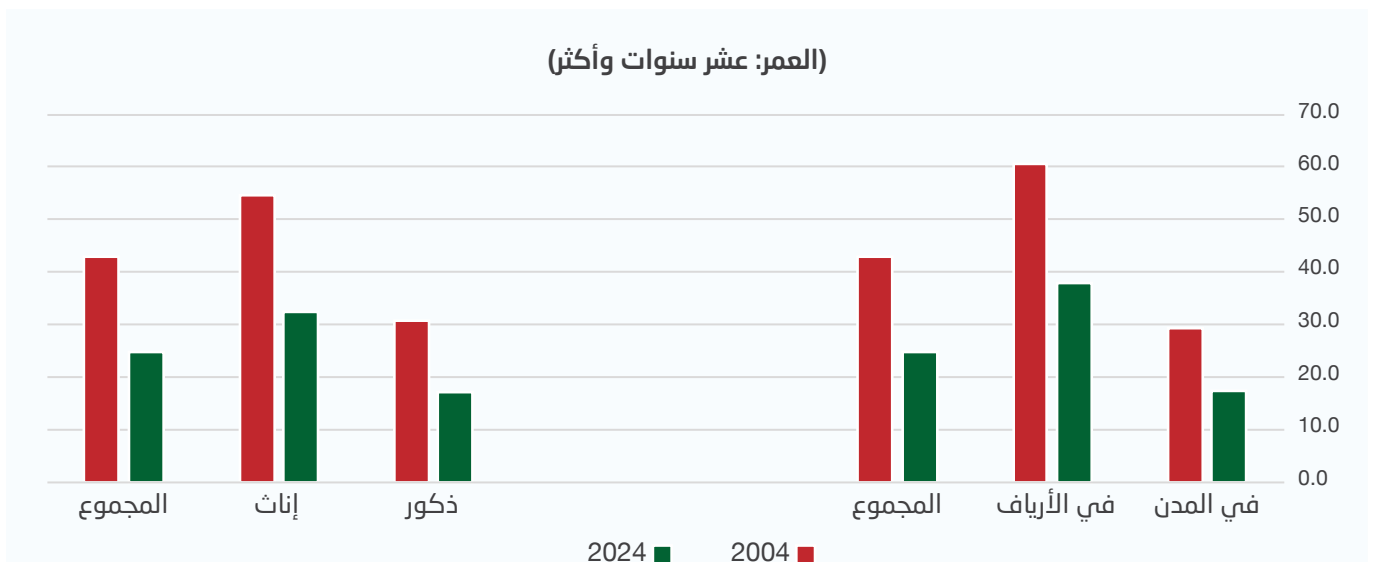
بلغت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب (15-24 سنة) 98.5 في المائة¹⁷، ما يعكس قدرة المنظومة التعليمية النظامية على الوصول إلى الأجيال الجديدة. غير أن التمدد لا يضمن بالضرورة الاستمرارية أو استكمال

الثانوي بشكل كبير، ليصل إلى حوالي 80.3 في المائة في السلك الإعدادي و49 في المائة في السلك التأهيلي في عام 2024، مقابل 58 في المائة في عام 2000 و46 في المائة في عام 2005 على التوالي¹¹. وتشير المعطيات الحديثة إلى أن تدرس الفئة العمرية الابتدائية في الريف ارتفع من 91 في المائة في عام 2014 إلى 123.2 في المائة في عام 2024. كذلك، تحسّن تدرس الفتيات من 91 في المائة إلى 123.6 في المائة خلال الفترة نفسها، ما يعكس تقلص الفجوات بين الجنسين وبين الواسطين الحضري والريفي¹².

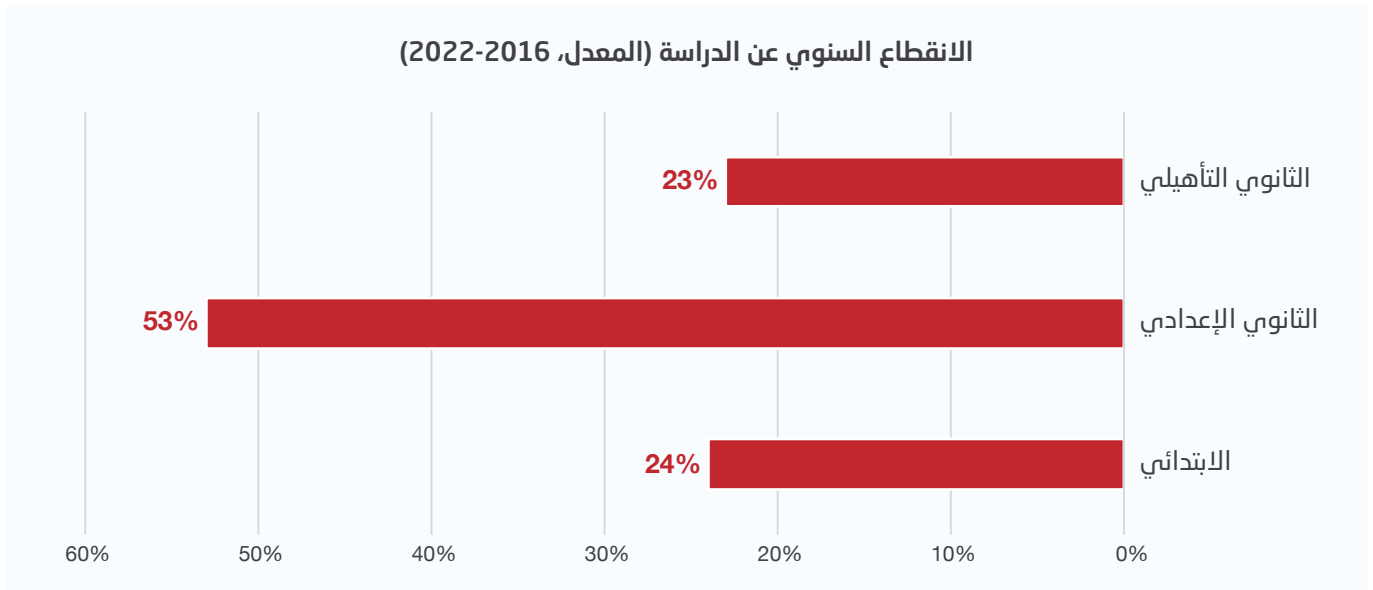
وتؤكد مؤشرات أخرى على التقدّم في مجال المساواة وتكافؤ الفرص داخل المنظومة التعليمية. فقد ارتفعت نسبة الإناث المستفيدات من برامج الدعم والتأهيل من 51.5 في المائة في عام 2021 إلى 53.2 في المائة في عام 2025، كما بلغت نسبة المدرّسات في التعليم الثانوي التأهيلي 53.2 في المائة خلال العام نفسه. وانعكس ذلك تحسناً ملحوظاً في مؤشر المساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني، وفي كل من الواسطين الحضري والريفي خلال الفترة 2021-2025، ما يعكس الجهود المتواصلة الرامية إلى تعزيز الإنصاف وتوسيع فرص الوصول والاستفادة من التعليم لفائدة مختلف الفئات، ولا سيما الفتيات¹³.

ويعكس هذا الارتفاع في معدلات التمدد نجاح الجهود الوطنية الرامية إلى توسيع نطاق الوصول والحد من الإقصاء، لكنها في الوقت ذاته تبرز الحاجة الملحة إلى تحويل الوصول إلى تعلم جيّد. فالتوسع السريع في الالتحاق بالمدرسة قد يفوق وتيرة تحسين الموارد التعليمية، وقدرات المدرسين، ومعدلات الاستبقاء، ولا سيما في المناطق التي كانت تعاني من الحرمان سابقاً. ورغم تمكن المنظومة من استقطاب

الشكل 5. معدلات الأمية حسب نوع الجنس والمجال (2004-2024)



الشكل 6. الانقطاع السنوي عن الدراسة في المغرب (المعدل، 2016-2022)



المصدر: خارطة الطريق 2026-2022.

كما أن الطلبة المنحدرين من أوساط اجتماعية واقتصادية هشة هم أكثر عرضة بكثير للانقطاع عن الدراسة مقارنة بنظرائهم من الفئات الأوفر حظاً، حتى عندما يتمتعون بمستويات متقاربة من الكفاءة الأكاديمية²⁰.

وتبيّن الأبحاث والتقييمات الوطنية أن أسباب هذا الانقطاع لا تقتصر على الأداء الأكاديمي، بل تعود إلى تفاعل مجموعة من العوامل الهيكلية والنفسية-الاجتماعية والمؤسسية. فالعديد من الطلبة، ولا سيما من الملحقين بالكلية ذات الدخول المفتوح، تنتابهم مشاعر عدم اليقين والقلق كما يحصلون على توجيه محدود خلال مرحلة الانتقال إلى التعليم العالي. كما يؤدي ضعف التوجيه الأكاديمي، والاحتفاظ داخل المدرجات، وقلة الكفاءات اللغوية (خاصة مع الانتقال إلى التدريس باللغة الفرنسية) وضعف أنظمة الدعم الطلابي إلى العزلة وفقدان الاندماج في المسار الجامعي. كذلك، تسهم الأساليب البيداغوجية التقليدية وضعف الابتكار التربوي في تراجع تعلّق الطلبة بالتعلّم²¹.

ويتحمّل الطلبة المنقطعون عن الدراسة كلفة باهظة، إذ يغادر معظمهم الجامعة من دون الحصول على أي مؤهل، مما يقلّص فرص دخولهم إلى سوق العمل، ويمثّل في الوقت نفسه خسارة كبيرة في رأس المال البشري واستثماراً حكومياً مهدوراً. ويُقدّر أن أكثر من 25 في المائة من الشباب المغاربة (الفئة العمرية 15-24 سنة)، أي ما يقارب 1.5 مليون شاب وشابة، هم خارج منظومات التعليم أو التشغيل أو التكوين، ما يعكس اختلالات بنيوية مستمرة في مسارات الانتقال من التعلّم إلى العمل.

المسار الدراسي، ولا سيما في صفوف الفتيات والتلاميذ الريفيين الذين يواجهون عراقيل هيكلية تحد من القدرة على مواجهة الهدر المدرسي. وتنتج عن هذا الانقطاع المبكر مسارات تعليمية غير مكتملة تُفضي في الغالب إلى ضعف التأهيل والمهارات، مما يحدّ من قابلية تشغيل الشباب ويُفاقم صعوبات حصولهم على فرص عمل لائقة ومستقرة. كما يسهم ضعف مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل في تأجيل الإحباط لدى الشباب، ويغذي دوائر الهشاشة، والعمل غير النظامي، والبطالة الطويلة الأمد، خاصة في المناطق الريفية وشبه الحضرية.

ولا تزال معدلات الهدر المدرسي في الأرياف مرتفعة نسبياً، إذ تشمل ما يقارب أربع من كل خمس حالات انقطاع عن الدراسة على الصعيد الوطني. ومنذ عام 2016، يغادر حوالي 300,000 تلميذ المدرسة سنوياً في المتوسط (الشكل 6)، ما يعكس استمرار تحديات الحد من التسرب رغم التقدم المحرز في تعميم التعليم الابتدائي. ويبلغ العبء ذروته في التعليم الثانوي، حيث يُقدّر عدد المراهقين المنقطعين سنوياً بحوالي 234 ألفاً، وهو ما يقوض مكاسب التمدد ويبرز استمرار عدم المساواة المرتبطة بالمجال ونوع الجنس والدخل¹⁸.

يسجّل مشهد التعليم العالي في المغرب ارتفاعاً في معدلات الانقطاع عن الدراسة في المستوى الجامعي، ما يعني عملياً أنّ عدداً كبيراً من الطلبة يدخلون الجامعة، لكنهم يغادرونها من دون الحصول على شهادة. فعلى سبيل المثال، ينسحب نحو 50 في المائة من طلبة الجامعات من دون نيل أي دبلوم¹⁹. وتشير دراسات إلى أن ما بين 28 في المائة و30 في المائة من طلبة السنتين الأولى والثانية يغادرون برامجهم الجامعية،

إقصاء الشباب وتعزيز إدماجهم الاجتماعي-الاقتصادي بشكل شامل في المغرب.

جودة التعليم

في إطار الجهود المبذولة لتحسين جودة التعليم والارتقاء بالتعلّات الأساسية، اعتمدت وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة مجموعة من البرامج والإجراءات الرامية إلى تطوير مهارات التلاميذ ومعارفهم وقدراتهم، والحد من الهدر المدرسي. في هذا السياق، أطلق البرنامج الوطني لمعالجة التعثرات التعليمية استناداً إلى مقارنة التدريس وفق المستوى المناسب التي تقوم على تكييف التدريس مع المستوى الفعلي للتلاميذ، بهدف تعزيز اكتسابهم للمهارات الأساسية وتقليل نسب التعثر الدراسي. كما نظمت الوزارة برنامجاً للدعم المدرسي استفاد منه نحو 70,000 تلميذة وتلميذ من المتعثرين دراسياً في التعليم الإعدادي، يساهم في تحسين تحصيلهم الدراسي والحد من مخاطر الانقطاع المبكر عن الدراسة. وتعكس هذه المبادرات التوجه نحو اعتماد تدخلات تربوية أكثر استهدافاً وفعالية لتحسين جودة التعلّات وضمان استفادة جميع التلاميذ من فرص تعليمية أفضل.

وعلى الرغم من المكاسب المهمة المحققة في توسيع الوصول إلى التعليم، ولا سيما على مستوى التعليم الثانوي، ينبغي العمل على النهوض بالمنظومة التعليمية في المغرب، لتقليل آثار عدم المساواة في سوق العمل. فالمعطيات المستمدة من البرنامج الدولي لتقييم الطلبة لعام 2022

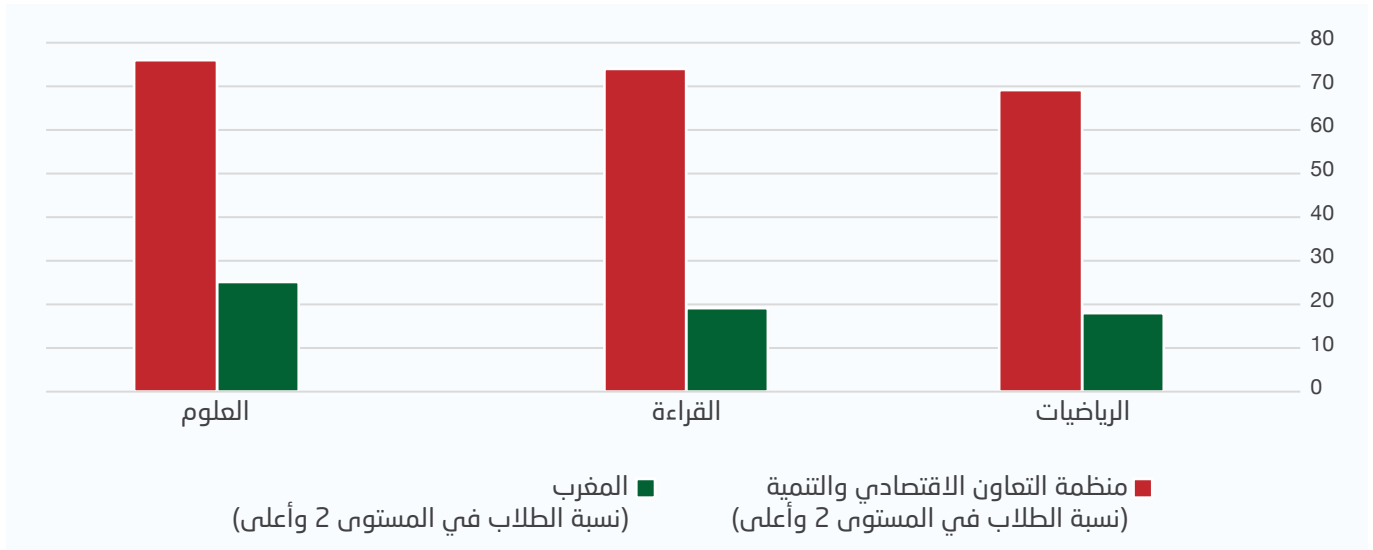
على الرغم من ذلك، تُظهر معطيات البحث الوطني حول التشغيل، الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط، أن مؤشر الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو التشغيل أو التكوين قد سجّل تراجعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة من 30.6 في المائة في عام 2012 إلى 24.4 في المائة في عام 2024. وهذا التطور يُعتبر إيجابياً، حتى وإن بقي دون مستوى الطموحات، نظراً إلى حجم الفئة المعنية واستمرار التحديات البنيوية.

ويكشف تحليل أدق عن وجود تباين كبير داخل هذه الفئة. فبينما يُصنّف 24.4 في المائة من الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو التشغيل أو التكوين ضمن فئة العاطلين عن العمل، تظل الغالبية (72 في المائة) خارج دائرة النشاط الاقتصادي، ما يشير إلى انفصال ليس فقط عن سوق العمل، بل أيضاً عن مسارات البحث عن العمل والتكوين، وبثير تساؤلات جوهرية حول فعالية سياسات الإدماج المهني ودعم الشباب²².

وتبرز الفوارق بين الجنسين في هذا المجال. فنسبة 35.1 في المائة من الشابات تصنّف ضمن فئة غير الملتحقين بالتعليم أو التشغيل أو التكوين مقابل 14.2 في المائة من الشبان²³، ما يعكس عوائق هيكلية عميقة تحول دون مشاركة الشابات في التعليم والتشغيل والحياة الاقتصادية. وتتفاقم هذه الفجوة بسبب التفاوتات المجالية، إذ ترتفع معدلات غير الملتحقين بالتعليم أو التشغيل أو التكوين في صفوف الشابات في المناطق الريفية إلى 48.7 في المائة، مقارنة بنسبة 26.3 في المائة في المناطق الحضرية²⁴. وتؤكد هذه المعطيات، مجتمعة، الحاجة الملحة لاعتماد سياسات أكثر دقة واستجابة للفوارق بين الجنسين ومراعاة للبعد الجغرافي، من أجل معالجة



الشكل 7. مقارنة بين متوسطي المغرب ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المجالات الثلاثة للبرنامج الدولي لتقييم الطلبة لعام 2022



المصدر: مقتبس من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2023). نتائج البرنامج الدولي لتقييم الطلبة لعام 2022: المذكرة القطرية للمغرب.

جديّة على قدرة المنظومة التعليمية على تنمية المهارات الأساسية والقابلة للنقل، إلى جانب الكفاءات المعرفية ومهارات حل المشكلات، وهي كلها عناصر ضرورية للحصول على فرص العمل اللائق.

تُظهر نتائج الدراسة الدولية للاتجاهات في الرياضيات والعلوم تدهوراً في أداء التلاميذ في المغرب في مادة العلوم في السنة الثامنة من التعليم الإعدادي، علماً أنّ نتائج المغرب كانت متدنية خلال فترة 25 سنة الماضية. وتؤكد التقييمات الوطنية ضعف نتائج التعلم، إذ لا يحقق سوى 30 في المائة من تلاميذ التعليم الابتدائي و10 في المائة من تلاميذ التعليم الإعدادي معايير المناهج الدراسية. ولا تزال ندرة المدرّسين، والانتظار داخل الأقسام، وعدم انتظام الممارسات البيداغوجية عوامل تقوّض جودة التعليم. كما يسهم جمود المناهج واستمرار الإشكالات المرتبطة بلغة التدريس في إضعاف نتائج التعلم.

كما تكشف نتائج الدراسة الدولية للتقدم في القراءة لعام 2021 عن تدني مهارات القراءة الأساسية. فقد حقق تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي معدل 372 نقطة، أي أقل بكثير من المتوسط الدولي البالغ 500 نقطة، فاحتل المغرب المرتبة 56 من أصل 57 دولة. ويقع نحو 59 في المائة من التلاميذ دون الحد الأدنى المرجعي للقراءة، وذلك رغم التحسن الطفيف المسجل منذ عام 2016. وتعكس هذه النتائج محدودية الموارد المدرسية، وضعف بيئات القراءة المبكرة، وقصور الدعم الأسري لتنمية مهارات القراءة. ويُعدّ التصدي لهذه القيود أمراً أساسياً لضمان اكتساب جميع الأطفال لمهارات القراءة الأساسية.

تُظهر أن التوسع في الالتحاق بالتعليم لم يُترجم إلى اكتساب كافٍ للمهارات، مما يحدّ من قابلية تشغيل الشباب وتمكينهم من تحقيق دخل لائق.

وتكشف نتائج برنامج الدولي لتقييم الطلبة لعام 2022 عن وجود فوارق بين الجنسين وتفاوتات اجتماعية مؤثرة في نتائج التعلم. فأكثر من نصف التلاميذ في المغرب ينتمون إلى الخمس الأدنى من حيث الوضع الاجتماعي والاقتصادي، ومتوسط أدائهم في مادة الرياضيات لم يتجاوز 354 نقطة. ومع ذلك، فإن فجوة الأداء بين التلاميذ المنتمين إلى الأوساط الميسورة ونظرائهم من الأوساط الهامشية، البالغة 43 نقطة، تبقى أضيق من متوسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث تبلغ 93 نقطة. ويعكس ذلك محدودية التفاوت العام في التحصيل الدراسي، ووجود قيود هيكلية على مستويات التحصيل المرتفعة تحدّ من تحقيق التميز²⁵. كما تُظهر الأنماط المرتبطة بالجنسين تفوّق الفتيات على الفتيان في مادّتي الرياضيات والقراءة، على الرغم من أنّ كلا الجنسين لا يزالان مركّزين إلى حدّ كبير ضمن فئة منخفضي الأداء.

واستمرار محدودية أداء المغرب مقارنة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يفاقم من حدّة عدم المساواة الهيكلية في الوصول إلى فرص العمل الجيدة والدخل اللائق (الشكل 7). فنسبة 18 في المائة فقط من التلاميذ حققوا الحد الأدنى من الكفاءة في الرياضيات، مقابل 69 في المائة في دول المنظمة، مع تسجيل أوجه قصور مماثلة في القراءة (19 في المائة) والعلوم (25 في المائة)²⁶. وعملياً، لم يبلغ أي تلميذ مستويي الأداء المتقدم (5 و/أو 6)، ما يعكس قيوداً

الطريق 2022-2026 هذا التوجه، من خلال اعتبار الحد من التسرّب المدرسي أحد محاورها الرئيسية، في ظل استمرار تركّز الظاهرة في الريف، الذي ينتمي إليه أربعة من كل خمسة منقطعين عن الدراسة، مع مغادرة أكثر من 234 ألف مراهق المدرسة سنوياً قبل استكمال التعليم الثانوي²⁸.

وقد بذلت جهود مكثفة لتشجيع الفتيات على التمدرس، ولمحاربة الهدر والانقطاع الدراسي للفتيات في الريف، من خلال تشجيع التعليم المختلط في المناطق الريفية والتساوي في فرص الحصول على المنح والإعانات الدراسية الأخرى والمشاركة في الألعاب الرياضية والتربية البدنية. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال الفتيات المنحدرات من أسر منخفضة الدخل في المناطق الريفية يواجهن أشكالاً متقاطعة من الحرمان من الوصول المنصف إلى التعليم. وينجم هذا الحرمان عن بُعد المدارس، وضعف وسائل النقل الموثوقة أو غيابها، والزواج المبكر، وترسخ الأعراف الاجتماعية التقليدية، وهي عوامل تقوّض، مجتمعة، الانتظام الدراسي والاستمرار بعد المرحلة الابتدائية. على سبيل المثال، رغم تحسّن معدلات التمدرس لدى الفتيات في الأرياف (من 94 في المائة في عام 2014 إلى 96 في المائة في عام 2024)، يظل الاستمرار الدراسي هشاً، حيث لا تزال العديد من الفتيات يغادرن المدرسة مبكراً بسبب العوامل المذكورة. ويؤدي تضافر هذه الأوضاع إلى تعزيز انتقال أوجه الحرمان المرتبطة بالفوارق بين الجنسين عبر الأجيال، بحيث تبقى بنات النساء الأقل تعليماً أكثر عرضة للتسرّب المبكر ولمحدودية الارتقاء على السلم الاجتماعي.

حقّق المغرب تقدماً ملحوظاً في تعزيز التعليم الدامج للأشخاص ذوي الإعاقة خلال السنوات الأخيرة. ففي إطار تنفيذ أهداف خارطة الطريق 2022-2026، ارتفع عدد المؤسسات التعليمية المنخرطة في التربية الدامجة من 3,012 مؤسسة خلال الموسم الدراسي 2021-2022 إلى 6,743 مؤسسة خلال الموسم 2023-2024، أي بزيادة قدرها 124 في المائة. كما ارتفع عدد التلاميذ ذوي الإعاقة المستفيدين من خدمات التربية الدامجة من 29,776 إلى 63,069 تلميذاً وتلميذة خلال الفترة نفسها، أي بزيادة تجاوزت 111 في المائة. وشمل هذا التوسع أيضاً تعزيز خدمات الدعم التربوي المتخصص، حيث بلغ عدد المؤسسات التي تحتوي على قاعات الموارد للتأهيل والدعم نحو 5,326 مؤسسة، إلى جانب استفادة ما يقارب 39,000 إطار إداري وتربوي من برامج التكوين المرتبطة بتطوير النموذج البيداغوجي للتربية الدامجة.

وعلى الرغم من التقدّم الذي شهدته المغرب في توسيع التعليم الدامج وتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المنظومة التعليمية، لا تزال تحديات كبيرة تحول دون تحقيق شمول

وتبيّن هذه المعطيات، مجتمعة، كيف تؤدي نتائج التعلّم الضعيفة إلى تقييد الفرص عبر مختلف مراحل دورة الحياة. فالتراجع في أداء العلوم، وضعف التحكم في معايير المناهج، واستمرار القصور في مهارات القراءة الأساسية، تحدّ من فرص الوصول إلى التعليم ما بعد الثانوي، والتكوين المهني، والوظائف المؤهلة، مع ما لذلك من آثار غير متكافئة على التلاميذ المنتمين إلى مؤسسات تعليمية ضعيفة الموارد وعلى أسر محرومة. كما يقيّد الغياب شبه التام للتلاميذ ذوي الأداء العالي الوصول إلى القطاعات عالية الإنتاجية، والمهن القائمة على الابتكار، وفرص العمل النظامية، مما يعمّق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية في المشاركة في سوق العمل ومستويات الدخل.

وعلى المدى الطويل، تؤدي مستويات الدخل المنخفضة وغير المستقرة إلى تقليص الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية، والسكن اللائق، والتغذية السليمة، مما يكرّس أوجه عدم المساواة المتعددة الأبعاد وينقلها عبر الأجيال خارج نطاق المنظومة التعليمية نفسها.

في المحصلة، تُبرز هذه الديناميات الحاجة إلى أجندة إصلاحية متعددة الأبعاد تعترف بجودة التعليم محرّكاً أساسياً لعدم المساواة في فرص العمل والدخل والوصول إلى الخدمات. ويُعدّ تعزيز التعلّات الأساسية، ومواءمة التعليم مع احتياجات سوق العمل، والاستثمار في المدرّسين، وحوكمة المؤسسات التعليمية، وإدماج مبادئ الإنصاف والشمول في السياسات التعليمية عناصر جوهرية لضمان أن يتحوّل الوصول إلى التعليم إلى عمل لائق، وحماية اجتماعية، وتحسّن فعلي في رفاه جميع أبناء المغرب وبناته.

التفاوت في الوصول إلى التعليم

على الرغم من التقدّم الملموس نحو تعميم التمدرس، لا يزال المشهد التعليمي في المغرب يعكس تفاوتات اجتماعية عميقة الجذور، تُجسّد اختلالات هيكلية أوسع نطاقاً، ولا سيما في الدخل وبين الجنسين. ففي حين اقترب البلد من التعميم الكامل للتعليم الابتدائي (99 في المائة في عام 2024)، وانخفضت نسبة الأمية لدى البالغين إلى 24.8 في المائة في عام 2024²⁷، فإن مكاسب هذا التقدّم لا تزال موزّعة بشكل غير متكافئ عبر الفئات الاجتماعية والاقتصادية والجهوية.

حقّق المغرب تقدماً ملحوظاً في توسيع فرص التمدرس وتحسين مؤشرات الوصول إلى التعليم، إلا أن تعزيز الاستمرارية في المسار التعليمي، خاصة في المناطق الريفية، لا يزال يمثل أولوية إصلاحية أساسية. وتعكس خارطة

وتشمل الفوارق الاجتماعية-الاقتصادية فئات متعددة. فالأطفال المنحدرون من أسر ميسورة الحال ومن آباء وأمهات ذوي مستويات تعليمية مرتفعة يحققون باستمرار أداءً أفضل من أقرانهم في التقييمات المعيارية، مثل الدراسة الدولية للتقدم في القراءة، والدراسة الدولية للاتجاهات في الرياضيات والعلوم، حيث يتجاوز الفارق بين أعلى وأدنى خُمسي الدخل 40 نقطة في الكفاءة في الرياضيات والقراءة. ويعكس هذا التفاوت المستمر في التحصيل ليس فقط الفوارق المادية، مثل الاختلاف في بيئات التعلم المنزلية وإمكانية الحصول على الدروس الخصوصية، بل أيضاً التفاوت في رأس المال الاجتماعي، بما يشمل مستوى الإلمام بالقراءة.

وتتسم المؤسسات التعليمية العمومية في بعض المناطق بالهشاشة التي تتمثل في الاكتظاظ داخل الفصول الدراسية، ونقص أعداد المعلمين، وضعف الدعم البيداغوجي، مما يسهم في عدم المساواة في الأنظمة التعليمية والتربوية. وعليه، فإن توسيع نطاق الوصول إلى التعليم لم يُترجم إلى فرص تعلم متكافئة، إذ لا تزال الخلفية الاجتماعية-الاقتصادية للمتعلمين تسهم إلى حدٍ كبير في تحديد مخرجاتهم التعليمية، وهو نمط يُكرّس عدم المساواة بين الأجيال.

كذلك، تُعدّ الفجوة الرقمية بُعداً متزايد الأهمية في إنتاج وإعادة إنتاج عدم المساواة، إلا أن معالجتها في قطاع التعليم لا تزال تفتقر إلى تأطير واضح ضمن الرؤية المتكاملة للتحول الرقمي والحوكمة الرقمية. وبأُتي ذلك رغم وجود توجهات واستراتيجيات وطنية في هذا المجال، مثل استراتيجية «المغرب الرقمي 2030»، التي تشكل إطاراً تحويلياً يرمي إلى الانتقال بالمغرب نحو اقتصاد رقمي تنافسي وشامل ورقمنة الخدمات العمومية (E-GOV)،

التعليم بصورة كاملة. فعلى الرغم من الالتزام الواضح الذي كرسه الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 لضمان الإنصاف وتكافؤ الفرص، لا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة يعانون من فجوات الوصول إلى التعليم والاستمرار فيه²⁹. وتظهر البيانات الوطنية أن 66 في المائة من هؤلاء الأشخاص لم يتلقوا أي تعليم نظامي، فيما يتجاوز معدل عدم التمدرس لدى الأطفال ذوي الإعاقة الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و14 سنة 30 في المائة. كذلك، تنقل فرص مواصلة التعليم في المراحل الأعلى، إذ لا تتخطى نسبة الملحقين بالتعليم الثانوي 9.5 في المائة، بينما لا تتجاوز نسبة الالتحاق بالتعليم العالي 1.8 في المائة، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى إزالة الحواجز المادية والبيداغوجية والاجتماعية التي تحول دون الإدماج الكامل لهذه الفئة³⁰.

وتحول عدة تحديات وعقبات دون الحصول على التربية النظامية أو الدامجة، منها عدم ملائمة البنية التحتية المدرسية، ونقص المعلمين المدربين على دعم الأقسام الدامجة، ومحدودية توافر التقنيات المساندة. كما لا تزال خدمات الدعم الفردي، مثل توفير المترجمين، ومواد برايل، وأدوات التعلم المكيفة، أو الخطط البيداغوجية المخصصة، نادرة. ويؤدي ضعف التنسيق بين قطاعات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية إلى مزيد من القيود على الكشف المبكر، والإحالة، وتقديم الدعم المتواصل^{31,32}.

ونتيجةً لذلك، يواجه المتعلمون ذوو الإعاقة صعوبات كبيرة في الالتحاق بالنظام التعليمي والمشاركة فيه والتقدم داخله، ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التسرب وتراجع فرص الاستمرار في التكوين المهني أو الانتقال إلى عمل لائق، ما يشكل تحدياً لتكريس مبادئ الإنصاف والشمولية التي تشكل جوهر الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 في المغرب.



وكل هذه التحديات المتداخلة، سواء كانت مجالية أم مرتبطة بالفوارق بين الجنسين، أو بالإعاقة، أو بالوضع الاجتماعي-الاقتصادي، أو بالتحول الرقمي، تحد من جودة التعليم في المغرب. كما يشير استمرار ارتفاع معدلات التسرّب المدرسي، وخاصة في المناطق الريفية والجبلية، إلى أن الوصول وحده غير كافٍ ما لم يُواكب بتدابير مكّلة. في هذا الإطار، لا بدّ من أن يقتدر تحقيق المساواة في التمدرس بتدابير إنصاف موجّهة، تشمل الاستثمار في البنية التحتية الريفية، وتوفير بيئات تعلّم وبنى تحتية ومواد تعليمية ميسّرة، والنهوض بآليات الدعم الاجتماعي، وتحسين الربط الرقمي، وتوفير وسائل الدعم التعليمي المساندة والتكيفية، بما يضمن تمكين جميع الأطفال، بصرف النظر عن خلفياتهم، من الوصول إلى التعليم الجيّد والاستفادة منه. وفي المحصلة، يستلزم ردم الفجوات الاجتماعية في الوصول إلى التعليم الانتقال من التركيز على التمدرس وحده إلى اعتماد مقاربة قائمة على الحقوق وموجّهة بالإنصاف، تُقرّ بالتعليم بوصفه منفعة عامة وأداة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية.

إصلاح المنظومة التعليمية: خارطة الطريق 2022-2026

تطوّر مسار إصلاح التعليم في المغرب من اعتماد الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 والقانون-الإطار رقم 17-51 لعام 2019³⁵، إلى اعتماد خارطة الطريق 2022-2026 التي تركّز على التنفيذ العملي، وتهدف إلى إرساء مدرسة عمومية عالية الجودة ومنصفة للجميع. وترتكز هذه الإصلاحات على تعزيز التعلّات الأساسية، وتحسين الحوكمة، وترسيخ مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص، إلى جانب تعزيز قابلية التشغيل وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل³⁶.

وعلى الرغم من تعدّد الإصلاحات والرؤى الاستراتيجية، لا يزال ما يقارب 300 ألف تلميذ يغادرون المدرسة سنوياً، ولا سيما في المناطق الهامشية، مما يفاقم الفوارق الجهوية والاجتماعية. وتؤكد التقييمات الوطنية والدولية، مثل البرنامج الدولي لتقييم الطلبة والدراسة الدولية للاتجاهات في الرياضيات والعلوم والدراسة الدولية للتقدم في القراءة، أنّ أغلب المتعلمين لا يحققون نتائج التعلّم المتوقعة، ما يبرز الحاجة الملحة إلى الانتقال من إصلاحات متمحورة حول العمليات والإجراءات إلى تحولات قائمة على الأثر والنتائج³⁷.

في هذا السياق، تُقرّ خارطة الطريق بوجود أزمة في منظومة التعليم العمومي في المغرب، تتجلى في ارتفاع معدلات الهدر المدرسي، وضعف إتقان المهارات الأساسية، ومحدودية فرص تنمية قدرات المتعلمين. ويتمثل هدفها

وخارطة طريق الذكاء الاصطناعي التي تهدف إلى تطوير منظومة وطنية للذكاء الاصطناعي وتوظيفها لتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين الخدمات العمومية، وتعطي أولوية لتنمية الكفاءات والمهارات الرقمية المتقدمة عبر تحديث المناهج التعليمية، وتعزيز برامج التكوين وإعادة التأهيل (Reskilling & Upskilling) بهدف تلبية الطلب المتزايد على الخبرات في هذا المجال، بالإضافة إلى مبادرات مثل JAZARI ROOT، التي لم تُترجم بعد بشكل كافٍ إلى سياسات تعليمية متكاملة.

وتُظهر المعطيات أن 8.8 في المائة فقط من الأشخاص البالغين 15 سنة وأكثر كانوا يمتلكون جهاز حاسوب أو لوحة إلكترونية في عام 2024، في حين يستخدم 59.6 في المائة الإنترنت³³، ما يعكس استمرار الفجوات في الوصول إلى الوسائط الرقمية. ولا يزال الوصول إلى إنترنت مستقر وميسور التكلفة غير متكافئ، ولا سيما في المناطق الريفية ولدى الفئات ذات الدخل المحدود، ما يحدّ من قدرة التلاميذ والمدرّسين على الاستفادة من التعليم الرقمي وتنمية المهارات التكنولوجية³⁴. وخلال جائحة كوفيد-19، انكشفت هذه الفوارق بشكل جلي، إذ تمكّنت الأسر الأكثر ثراءً من مواصلة التعلّم عن بُعد، في حين عانى تلاميذ أبناء الأسر الفقيرة والهشة، ولا سيما في المناطق الريفية، من انقطاعات تعليمية.

في هذا الإطار، تبرز الحاجة إلى اعتماد مقاربة شاملة لحوكمة البيانات التعليمية تركز على تحسين جودة البيانات، وتوحيدها، وضمان قابلية تبادلها بين الأنظمة، وتعزيز استخدامها الآمن لدعم اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة. كما يستوجب تسريع التحول الرقمي ضمان حماية المعطيات الشخصية وأمن المعلومات، بما يتماشى مع الأطر القانونية الوطنية والمعايير الدولية.

ولا تقتصر الفجوة الرقمية على الوصول إلى الأجهزة والاتصال، بل تمتد إلى القدرات البشرية، بما في ذلك مهارات الاستخدام الرقمي لدى التلاميذ والمدرّسين. وعليه، فإن تقليص هذه الفجوة يتطلب استثمارات متكاملة في البنية التحتية الرقمية، وتوسيع الوصول المنصف إلى التجهيزات، وتعزيز تكوين الموارد البشرية في المجال الرقمي.

وأخيراً، ينبغي دعم هذا المسار بوضع مؤشرات واضحة وقابلة للقياس لتتبع أثر الرقمنة على نتائج التعلم وتعزيز الإنصاف، بما يسمح بتقييم فعالية السياسات الرقمية التعليمية وتصحيح مسارها بشكل مستمر. وفي غياب هذه المقاربة المتكاملة، يظل خطر تعميق الإقصاء الرقمي والاجتماعي قائماً، ما يحدّ من قدرة المنظومة التعليمية على الاضطلاع بدورها كرافعة للعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

تعزيز جودة التعليم المنصف في المغرب: مبادرات وسياسات عملية

على الرغم من التقدم الملحوظ الذي حققه المغرب خلال العقدين الماضيين في توسيع الوصول إلى التعليم وخفض الأمية، لا تزال أوجه عدم المساواة البنيوية تحدّ من تكريس التعليم كحق شامل، بما يحول دون التقدم نحو الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وأيضاً نحو أهداف المساواة بين الجنسين (ولا سيما الهدف الخامس) والحد من أوجه عدم المساواة (الهدف العاشر).

وعلى الرغم من طموح خارطة الطريق 2022-2026، لا تزال نتائج التعلم منخفضة. فلا يتمكن أكثر من ثلث التلاميذ من إتقان المهارات الأساسية، في ظل تحديات مستمرة تشمل ضعف القدرات المؤسسية، ومحدودية الحوكمة، وضعف فعالية التنفيذ. كما تستمر الفجوات المجالية وبين الجنسين، وضعف إدماج الأطفال ذوي الإعاقة، ما يعكس ترابط أبعاد عدم المساواة وتداخلها داخل المنظومة التعليمية وخارجها.

وتُظهر هذه التحديات أن محدودية الأثر لا تُعزى فقط إلى نقص الموارد، بل أيضاً إلى محدودية التنسيق بين السياسات والبرامج، وغياب مقاربة شاملة قائمة على الترابط بين التعليم والحماية الاجتماعية، والتنمية المجالية، والسياسات الاقتصادية. وعليه، فإن تسريع التقدم يتطلب النهوض بآليات التنسيق المؤسسي، وضمان اتساق السياسات العامة، واعتماد مقاربات تقاطعية تستجيب لتعدد أبعاد الحرمان، بما يعزز فعالية الإصلاحات ويقربها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الرئيسي في القطع مع دورات الإصلاح السابقة وتحقيق تقدّم أسرع وأكثر جوهرية في ردم الفجوات وتحسين النجاعة، بما يضمن بقاء المتعلمين داخل المنظومة المدرسية وتحسين نتائج التعلم وجودته³⁸.

وبناءً على ذلك، تقترح خارطة الطريق 2022-2026 اثني عشر التزاماً عملياً منظّمةً حول ثلاثة أهداف رئيسية: تعزيز جودة التعليم الأساسية، والنهوض برفاه المتعلمين، وضمان إلزامية التعليم لغاية سن 16 سنة. وتركز هذه الالتزامات على تحسين جودة التعليم الأولي، ومراجعة المناهج والمواد التعليمية، وتوفير الدعم والتوجيه الهادفين، وتعزيز آليات الدعم الاجتماعي، وترسيخ الممارسات الشاملة. كما تشدد الخطة على تمكين المدرّسين من خلال تحسين التكوين، وظروف العمل، والمسارات المهنية، مع ضمان أن تصبح المؤسسات التعليمية فضاءات مرحّبة، ومجهزة بشكل جيد، ومُمكنة رقمياً³⁹.

في الختام، تؤكد خارطة الطريق أن نجاح الإصلاح رهن بتوافر ثلاثة شروط مُمكنة: حوكمة قوية مدعومة بآليات فعّالة لضمان الجودة، وانخراط نشط لكافة الفاعلين، بما في ذلك المدرسون والأسر والمجتمع المدني والهيئات المحلية، وتمويل مستدام منسجم مع أهداف الإصلاح. كما تدعو إلى تنسيق منظومي، ومساءلة على جميع المستويات، وبناء حلول مشتركة مع الفاعلين من أجل استعادة الثقة في المدرسة العمومية. ويتمثل الهدف النهائي في مضاعفة عدد التلاميذ الذين يملكون الكفاءات الأساسية والمنخرطين في الأنشطة الموازية، مع تقليص الهدر المدرسي بمقدار الثلث بحلول عام 2026، ما يضع المغرب على مسار منظومة تعليمية أكثر إنصافاً وفعالية وأثراً⁴⁰.



توصيات

بهدف تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة، تتطلب المرحلة الحالية تسريع وتيرة تنفيذ المبادرات القائمة وتوسيع نطاقها لتعزيز التكامل بينها. ومن هذا المنطلق، تسهم التدخلات المقترحة في دعم الأولويات الوطنية والبناء على الإصلاحات المنفذة بموجب خارطة الطريق 2022-2026، من منظور العدالة الاجتماعية، وذلك عبر تفعيل مبادئ المساواة والإنصاف والحوكمة القائمة على الحقوق، وفقاً للمحاور الرئيسية التالية:

1. تعزيز التعلّم الأساسي من خلال إصلاح بيداغوجي موجّه بالإنصاف، ولا سيما في المناطق الريفية والهشة.



- مراجعة المناهج وطرق التدريس بهدف تحسين جودة التعليم وملاءمته، وضمان توافقه مع متطلبات سوق العمل المتغيرة، بما يشمل إدماج كفاءات عملية واستشرافية، مثل الثقافة الرقمية والمهارات التكنولوجية، والمعارف الأساسية في مجال الذكاء الاصطناعي، إلى جانب إدراج المهارات الحياتية واللغات بشكل مدمج أفقياً عبر مختلف المواد والمسالك التعليمية، وليس كمكونات معزولة، واعتماد بيداغوجيات تفاعلية متمحورة حول المتعلم تُنمّي التفكير النقدي والإبداع وحل المشكلات.

- إطلاق برامج محو أمية تأخذ في الاعتبار السياق في اللغات العربية والأمازيغية واللهجات المحلية في المراحل الأولى من التعليم، بهدف تحسين نتائج التعلم والحد من الفجوات المبكرة المرتبطة باللغة والمجال الجغرافي.

3. الحد من أوجه عدم المساواة الهيكلية من خلال مواءمة الاستثمارات التعليمية مع الحماية الاجتماعية والإنصاف المجالي.



- تطوير أداة لتحديد أولويات البنية التحتية المدرسية تكون قائمة على الإنصاف، وتدمج معطيات الفقر والفوارق بين الجنسين، والإعاقة، والمجال الجغرافي، لتوجيه الاستثمارات نحو الفئات الأكثر حرماناً.
- ربط برامج الحماية الاجتماعية بنتائج التعليم، من خلال اشتراط التحويلات النقدية وبرامج التغذية المدرسية بالمواظبة والاستمرار في الدراسة، وخاصة لفائدة الفتيات الريفيات والأطفال ذوي الإعاقة.

4. تسريع الإدماج الرقمي عبر ابتكار موجّه بالإنصاف ومراعٍ للسياق.



- توسيع الوصول المنصف إلى البنية التحتية الرقمية، من خلال تجميع التمويل الحكومي مع شراكات القطاع الخاص والجالية المغربية بالخارج، بهدف توفير الربط بالإنترنت والأجهزة للمؤسسات التعليمية في السياقات الهشة.
- نشر وسطاء رقميين على مستوى المجتمعات المحلية لدعم المدرسين والتلاميذ في تنمية المهارات الرقمية وتفعيل التعلم المدمج، والاستخدام الفعال للتكنولوجيات التعليمية في المناطق النائية.

2. الاستثمار في فعالية المدرسين باعتبارهم حجر الزاوية في إصلاح التعليم المنصف.



- تعزيز التكوين المستمر للمدرسين، مع التركيز على البيداغوجيات الحديثة، وإدارة الأقسام الشاملة وأساليب التدريس الرقمي المتماشية مع إصلاح المناهج، والانتقال نحو نماذج التكوين المستمر الميداني القائمة على الممارسات التعليمية الناجحة والتعلم بين الأقران.
- اعتماد حوافز موجهة للعمل في المناطق الريفية، تشمل السكن، ودعم التنقل، والاعتراف المهني من أجل استقطاب المدرسين المؤهلين والاحتفاظ بهم في المناطق الهامشية،

يبدأ من السلك الإعدادي ويربط اهتمامات التلاميذ بمتطلبات الاقتصاد المحلي والجهوي.

6. تعزيز الحوكمة والمساءلة من خلال المشاركة والشفافية واستخدام المعطيات.



- إرساء آليات حوكمة مدرسية تشاركية تضمن تمثيلية الأهل، والمدرسين، والشباب، والمجتمع المدني، مع احترام التوازن بين الجنسين، لتعزيز المساءلة والملكية المحلية.
- استحداث نظام رصد شفاف يشمل نشر تقارير سنوية حول نتائج التعلم ومؤشرات الإدماج المفصلة حسب الفئات، من خلال لوحة بيانات مفتوحة للعموم.

*استفاد موجز السياسات هذا من الملاحظات والمساهمات القيمة التي قدّمتها وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة في المملكة المغربية، وكذلك أعضاء فريق العمل الوطني المعني بالمساواة. وتعبّر الإسكوا عن تقديرها لهذه المساهمات التي أثّرت التحليل وعزّزت ملائمة التوصيات للسياق الوطني.

5. اعتماد مقارنة قائمة على دورة الحياة في التعليم وتنمية المهارات لدعم بناء رأس المال بشري شامل.



- توسيع نطاق التعليم الأولي الجيد، مع إدماج بيداغوجيات شاملة وربط التعلم المبكر بخدمات الصحة والحماية الاجتماعية للحد من عدم المساواة قبل الوصول إلى المدرسة.
- تعزيز مسارات الانتقال من المدرسة إلى سوق العمل، عبر مواءمة التعليم الثانوي مع التوجيه المهني والتكوين المعياري المرن، واحتياجات سوق العمل، ولا سيما لفائدة الشباب المعرضين للمخاطر، من خلال إرساء نظام توجيه مهني نشط

الحواشي

1. [UIS dynamic template based on Loi de Finances 2022](#), Accessed on 16 September 2025.
2. [Gouvernement du Maroc. Haut Commissariat Au Plan. 2025. Activité, emploi et chômage, résultats annuels 2025](#).
3. المرجع نفسه.
4. [Gouvernement du Maroc. Haut Commissariat Au Plan. 2025. Activité, Emploi et Chômage: Premier Trimestre 2025](#).
5. [Gouvernement du Maroc. Haut Commissariat Au Plan. 2025. Activité, emploi et chômage, résultats annuels 2025](#).
6. [Gouvernement du Maroc. Haut Commissariat Au Plan. 2025. Activité, Emploi et Chômage: Premier Trimestre 2025](#).
7. [Government of Morocco. 2025. National Survey on the Informal Sector conducted by Morocco's High Commission for Planning, 2023/2024](#).
8. [Government of Morocco. 2025. High Commission for Planning. Report on the Results of the National Survey on the Informal Sector 2023-2024](#). Rabat: HCP, May 2025.
9. وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة. [حصيلة قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي بالأرقام والمؤشرات يرسم الموسم الدراسي 2024/2023](#).
10. [UNESCO Institute for Statistics \(UIS\) data browser](#).
11. وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة. [حصيلة قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي بالأرقام والمؤشرات يرسم الموسم الدراسي 2024/2023](#).
12. المرجع نفسه.
13. [Government of Morocco. Ministry of National Education, Preschool and Sports](#).
14. [المنذوبية السامية للتخطيط، وثائق حول نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024](#).
15. [Gouvernement du Maroc. 2025. Haut-Commissariat au Plan \(HCP\). Taux d'analphabétisme de la population âgée de 10 ans et plus selon le milieu](#).
16. [Gouvernement du Maroc. 2025. Haut-Commissariat au Plan \(HCP\). Taux d'analphabétisme de la population âgée de 10 ans et plus selon le sexe](#).
17. [UNESCO Institute for Statistics \(UIS\). UIS. Stat Bulk Data Download Service](#).

18. Ministère de l'Éducation Nationale, du Préscolaire et des Sports. 2022. Feuille de Route 2022-2026 pour une école publique de qualité.
19. Hespress. 2023. Among other worrying figures, Higher Education minister says 50% of university students drop out without diplomas.
20. المرجع نفسه.
21. Razouki, A. et al. 2019. University Drop-outs and Disparities: What's the Relationship?. Volume 11, Issue 1, pages: 163-130.
22. Gouvernement du Maroc. Haut Commissariat Au Plan. 2025. Activité, emploi et chômage, résultats annuels 2025.
23. المرجع نفسه.
24. المرجع نفسه.
25. OECD (2023). PISA 2022 Results: Morocco Country Note.
26. المرجع نفسه.
27. المندوبية السامية للتخطيط، وثائق حول نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024.
28. Ministère de l'Éducation Nationale, du Préscolaire et des Sports. 2022. Feuille de Route 2022-2026 pour une école publique de qualité.
29. Conseil Supérieur de l'Éducation, de la Formation et de la Recherche Scientifique. 2015. Vision Stratégique 2015-2030.
30. Arssi, A. (2024). Towards the Inclusion of Children with Disabilities in Morocco. The International Journal of Technology, Innovation and Education, 2(1), 87-105.
31. Kadiri, F. (2022). Morocco Inclusive Education Program Through the Lens of Ethnography. International Journal of Linguistics, Literature and Translation.
32. El-Ammary, F. (2025). The Inclusive Approach in the Moroccan Educational System: Constraints and Prospects for Implementation. Science Step Journal, 3(8). 496-521. ISSN: 3009-500X.
33. المندوبية السامية للتخطيط، وثائق حول نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024.
34. PIRLS (2016, 2021). Progress in International Reading Literacy Study.
35. Government of Morocco. Framework Law 51-17 (2019) on Education Reform.
36. Conseil Supérieur de l'Éducation, de la Formation et de la Recherche Scientifique. 2015. Vision Stratégique 2015-2030.
37. Ministère de l'Éducation Nationale, du Préscolaire et des Sports. 2022. Feuille de Route 2022-2026 pour une école publique de qualité.
38. المرجع نفسه.
39. المرجع نفسه.
40. المرجع نفسه.



ازدهار البلدان كرامة الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESGWA

رؤيتنا: طاقات وابتكار، ومنطقتنا استقرار وعدل وازدهار

رسالتنا: بشقّف وعزّم وعَمَل: نبكّر، نتج المعرفة، نقدّم المشورة، نبني التوافق،
نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.

بدأ بيد، نبني غداً مشرقاً لكل إنسان.

www.unescwa.org

